واقع التعليم في المؤسسات العقابية الجزائرية

د. لدرم أحمد، جامعة الشلف- الجزائر

The reality of education in Algerian Prisons

Dr. Ladram Ahmed; Hassiba Benbouali University of Chlef; Algeria

ملخص: باعتبار التعليم أولى المتطلبات الحقيقية لنجاح السياسة التهذيبية والتأهيلية بالسجون لارتباطه ارتباطا مباشرا بالجانب التهذيبي والتثقيفي والوقائي، فهو يعمل على تنمية القدرات الذهنية والعقلية والاجتماعية التي تمكن المساجين من الإصلاح والاندماج في المجتمع، والابتعاد قدر الإمكان عن بؤر الإجرام وأنشطته، كما يعمل على التخفيف من حدة السلوكات العنيفة والإجرامية عندهم، وتمكينهم من الاعتماد على أنفسهم من خلال حصولهم على شهادات علمية ومهنية تمكنهم من الحصول على عمل شريف يسد احتياجاتهم ويمنعهم من الحصول عليها بالطرق غير المشروعة.

يأتي هذا المقال ليبين مدى فعالية البرامج التعليمية بالسجون الجزائرية واتجاهاتها التعليمية من خلال تبيان مفهومها و آلياتها و مدى استفادة المساجين منها.

الكلمات المفتاحية: السياسة التعليمية، المحبوسين، التعليم، المناهج التعليمية، الهياكل التعليمية.

Abstract: As éducation is the first real requirement for the success of the policy of rehabilitation and rehabilitation in prisons because it is directly related to the disciplinary, educational and preventive aspects. It works to develop the intellectual, mental and social capabilities that enable prisoners to reform and integrate into society, and to avoid as far as possible the foci of crime and its activities, And enable them to rely on themselves by obtaining scientific and professional degrees that enable them to obtain a decent job that meets their needs and prevents them from obtaining them by illegal means.

This article shows the effectiveness of educational programs in Algerian prisons and their educational trends by showing the concept and mechanisms and the extent of the use of prisoners.

Keywords: tin houses, economic status, social adjustment, social adjustment, juvenile delinquency.

مقدمة:

يعد التعليم احدى أهم مطالب الحياة الاجتماعية لاسيما وأنه يكسب الفرد القيم الأخلاقية والاجتماعية، بل هو وسيلة فعالة لمواجهة التطورات الحاصلة في المجتمعات، حيث يوسع التعليم المدارك وينمي القدرات ويساعد على التفكير الهادئ السليم في الحكم على الأشياء وتقدير الأمور، مما يحمل المحبوسين على تغيير نظرتهم إلى السلوك الإجرامي فيدفعهم إلى العدول عنه في المستقبل، كما يساعد على ملئ أوقات الفراغ داخل المؤسسة العقابية، مما يصرف المحبوس عن التفكير في الإجرام مرة أخرى، كما يساعد التعليم على إمكانية الحصول على العمل بعد الإفراج نظير الشهادات المتحصل عليها من جراء العملية التعليمية.

لذلك فإن المشرع الجزائري اهتم بالسياسة التعليمية داخل المؤسسات العقابية، حيث نص في قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين على الدور الإلزامي للمؤسسة العقابية بإقامة دورات تعليمية سواء تعلق الأمر بمحو الأمية أو التعليم العام وحتى الدارسات العليا، فتكون المؤسسة العقابية ملزمة بإقامة دورات تعليمية في محو الأمية لصالح المحكوم عليهم الذين لا يحسنون القراءة ولا الكتابة، أما بالنسبة لمن لهم مستوى دراسي كافي فلهم الحق في مزاولة تعليم عام في مؤسسات إعادة التربية وكذا إعادة التأهيل حيث تنص المادة 94 على أنه تنظم لفائدة المحبوسين دروس في التعليم العام وذلك وفقا للبرامج المعتمدة رسميا مع توفير الوسائل اللازمة لذلك بتسخير الإمكانيات المادية من قاعات مخصصة للدراسة وكتب ومستلزمات التعليم، وكذلك الإمكانيات البشرية المتمثلة في تعيين أساتذة التعليم الأساسي والثانوي والتقني حيث يلتحقون بهذه المؤسسات، كما قد يستعان بالمتطوعين من المحكوم عليم ذو المستوى العالي، حيث تقيم الدراسة في نهاية كل سنة وتتوج بمنح شهادات حسب المستوى شهادة الدراسة الابتدائية أو شهادة التعليم المتوسط أو شهادة البكالوريا.

وبناءا عليه سوف نتطرق من خلال هذا المقال إلى واقع التعليم في المؤسسات العقابية الجزائرية من خلال معالجة **الإشكالية** التالية:

-ما مفهوم التعليم داخل المؤسسات العقابية الجزائرية؟

-ما هي الآليات الخاصة بالتعليم المعتمدة في المؤسسات العقابية الجزائرية؟

-إلى أي مدى تم التكفل بالمحبوس تعليميا في المؤسسات العقابية الجزائرية؟

1.في مفهوم التعليم بالمؤسسات العقابية الجزائرية:

من المسلم به في كل التشريعات العالمية أن التعليم هو القاعدة الأساسية والأولية لبناء المجتمع ونموه وتطوره وفق إستراتيجية محددة المعالم والأطر، قائمة على عملية تحيين وتجديد المناهج التعليمية ومواكبتها للتغيرات والتطورات الحاصلة عبر العالم من جهة، وتكوين العنصر البشري لتنفيذ هذه المناهج من جهة أخرى، ومن هنا وجب تسليط الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بالتعليم في المؤسسات العقابية الجزائرية والتي نحصرها فيما يلي:

1.1 السياسة التعليمية: وهي مجموعة من الأهداف والاتجاهات والمبادئ التي يقوم عليها التعليم في أي مجتمع من المجتمعات من خلال تحديد إطاره العام ونظمه المختلفة التي تخدم أغراضا مستوحاة من قيم المجتمع(محمد السيد علي، 2011، ص20).

كما أنها التنظيم العام الذي تضعه الدولة لقيام أوضاع التعليم فيها بأجهزته الفنية والإدارية، وفق منظور تحدد أسسه وقواعده ولوائحه لإتمام انجازه وفق إستراتيجية محدده(عبد الرحمن عبد السلام، 2002، ص13).

ونعني نحن بالسياسة التعليمية في المؤسسات العقابية الجزائرية جملة التنظيمات والمبادئ والهياكل التي تسطرها المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج لغرض تعليم المحبوس وتثقيفه وفق برامج ومناهج تعليمية نظامية معمول بها في الوسط الاجتماعي للمجتمع العام، تكلل هذه العملية في آخر المطاف بحصول المحبوس على شهادة معتمدة تحدد مستواه الابتدائي أو المتوسط أو الثانوي، وتمكنه من الاندماج مهنيا في المجتمع.

2.1 التعليم: التعليم هو إحدى حالات التدريس التي يعتمد فيها على إيصال المعلومات على التفاعل بين المعلم والمتعلم، وهو يتضمن تفاعلا حقيقيا حيا وواقعيا(نواف أحمد سمارة و عبد السلام موسى العديلي، 2008، ص67).

كما يعرف على أنه التصميم المنظم للخبرة التي تساعد المتعلم على إنجاز التغير المطلوب في السلوك أو الأداء، و يقسم التعليم إلى تعليم غير مقصود وهو ما يحدث في المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمسجد والمجتمع ووسائل الإعلام المختلفة، وتعليم مقصود وهو ما يحدث داخل المؤسسات التربوية كالمدارس والمعاهد والجامعات، وهو تنظيم مقصود ومخطط له في شكل مناهج دراسية تشمل مقررات دراسية متنوعة ضمن نظام تربوي معين تخططه هيئات مسؤولة وينفذه المعلمون والمديرون والموجهون وذلك خلال فترة دراسية معينة(حسن جعفر الخليفة، 2005، ص 298).

وهو أيضا التصميم المنظم المقصود للخبرة التي تساعد المتعلم على إنجاز التغيير المرغوب فيه في الأداء، ويُعنى بإدارة التعلم التي يقودها عضو هيئة التدريس، وهو عملية مقصودة و مخططة يقوم بها ويشرف عليها عضو هيئة التدريس داخل المؤسسة التعليمية أو خارجها بقصد مساعدة المتعلم على تحقيق أهداف التعلم المستهدفة(فاطمة العبودي، 2013، ص13).

ومن هذا المنطلق فان التعليم في المؤسسات العقابية الجزائرية يقصد به ذلك التخطيط المنظم الذي يعمل على تغيير سلوك المحبوس بالاعتماد على المناهج والمقررات الدراسية المعتمدة لدى وزارة التربية الوطنية والمنظمة في شكل مواد تدرس بأساليب ممنهجة تكلل بامتحانات لقياس مستوى المحبوس في كل طور من الأطوار سواء ابتدائي أو متوسط أو ثانوي، ويتلقى المحبوس شهادة في حالة نجاحه في الامتحانات من وزارة التربية مثله مثل باقي أفراد المجتمع في المؤسسات التربوية.

3.1 مستلزمات التعليم: ويقصد بمستلزمات التعليم في شكلها العام جل الضروريات التي تعتمد عليها السياسة التعليمية، وتتمثل في المعلم والمتعلم والبيئة التعليمية وكذا المناهج المعدة للتعليم(مها بنت محمد العجمي، 2001، ص326).

كما يقصد بها من وجهة نظر أخرى الوسائل التي تعدها المؤسسة التعليمية لخلق بيئة تعليم ذات جودة شاملة، بما في ذلك المعلم المكون والأدوات النوعية والمتطورة المسطرة للتعليم الممنهج(عبد الحميد حسن شاهين، 2010، ص20).

ونقصد نحن بمستلزمات التعليم كل الضروريات من عناصر مادية وبشرية تحتاج إليها العملية التعليمية في المؤسسات العقابية الجزائرية والمتمثلة في المعلمين والأساتذة والقاعات المخصصة للتعليم وكذا المناهج التعليمية المتبعة داخل هذه المؤسسات، والتي من شئنها توفير بيئة تعليمية فعالة لمحاربة العود إلى الجريمة.

2.آليات التعليم بالمؤسسات العقابية الجزائرية: التعليم في المؤسسات العقابية الجزائرية مثله مثل باقي التعليم في المؤسسات العقابية عبر دول العالم وخاصة تلك التي تتخذ من سياسة الدفاع الاجتماعي مقوما لسياستها الإصلاحية، فهو يخضع لمجموعة من الآليات التي بموجبها يتم تنظيمه وبلورته وفق إستراتيجية محددة وممنهجة المعالم، وتتمثل هذه الآليات في:

1.2 الهياكل التعليمية: وتتمثل الهياكل التعليمية بالمؤسسات العقابية الجزائرية في القاعات المخصصة للدراسة في مختلف الأطوار الدراسية سواء أقسام محو الأمية أو التعليم الابتدائي أو المتوسط أو الثانوي، بالإضافة إلى المكتبات المخصصة للمطالعة والقيام بالواجبات الدراسية.

ويمكن القول أن هذه الهياكل التعليمية محدودة جدا داخل المؤسسات العقابية الجزائرية، نظرا للمساحات المتعلقة ببناء القاعات والتي تكاد تكون منعدمة، هاته المساحات التي عرقلت من استحداث قاعات للدراسة بالمواصفات الشكلية والفنية المعتمدة للتعليم بمختلف أطواره، ويرجع ذلك لطبيعة المؤسسات العقابية الجزائرية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي الذي كان يستعملها للتعذيب والعقاب بمختلف أشكاله خاصة تلك المؤسسات التي تفتقر لأدنى مقومات حقوق الإنسان، فحاولت ادارة المؤسسات العقابية الجزائرية استحداث قاعات للدراسة في كل المؤسسات لقيام التعليم فيها حسب المواصفات الفنية والإجرائية، حيث وفي سنة 2006 ومع بداية تنفيذ إستراتيجية الدفاع الاجتماعي في ظل قانون 05/04 الذي يلزم كل المؤسسات بضرورة تنفيذ قراراته بإلزامية التعليم، والسهر على تهيئة الجو الناسب لذلك وخاصة ما تعلق بأماكن تلقي المحبوسين للتعليم بمختلف أطواره، وقامت ادارة السجون الجزائرية ببناء ما يقارب 93 قاعة للتعليم بمختلف أطواره(وزارة العدل الجزائرية).

ويضاف إليها القاعات العتيقة والتي كانت مخصصة للتعليم قبل صدور القانون الجديد، والتي كانت تمارس فيها كل النشاطات المتعلقة بالإصلاح والتأهيل والتهذيب والمطالعة والترفيه، التي تم ترميمها وإعادة هيكلتها بما يتماشى والمنظومة الإصلاحية القائمة على سياسة الدفاع الاجتماعي الحديثة من منظور الخدمة الاجتماعية.

2.2 العنصر البشري المُكَوِن: يعتبر المعلم في العملية التعليمية من بين أهم مقومات التعليم، نظرا للدور المنوط به من حيث التلقين والتفاعل بينه وبين المتعلم، وذلك لتيسير مرور رسالة التعلم، خاصة إذا تعلق الأمر بنمطية تفاعل مع فئة خاصة وهي المحبوسين في المؤسسات العقابية.

ومن أجل ذلك سخرت المديرية العامة لإدارة السجون والإدماج مجموعة من المعلمين والأساتذة تابعين لوزارة التربية في مختلف الأطوار الدراسية لتمكين المحبوسين من مزاولة دراستهم بشكل نظامي يتلاءم والبيئة المدرسية في المجتمع العام، وذلك بناءا على الاتفاقية التي

أبرمت بين المديرية العامة لإدارة السجون ووزارة التربية الوطنية بتاريخ 2006/12/24(المديرية العامة لإدارة السجون).

كما تم إشراك مجموعة من خريجي الجامعات في عملية تأطير أقسام محو الأمية وتعليم الكبار في المؤسسات العقابية في إطار عقود إدماج حاملي الشهادات بالتنسيق مع الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار نظير الاتفاقية المبرمة بتاريخ 2007/07/29.

وينتقى المعلمين والأساتذة من وزارة التربية الوطنية بالاعتماد على أقدمية هؤلاء ومدى مشاركاتهم في الدورات التكوينية الخاصة بالمعلمين والأساتذة التي تنظمها الوزارة الوصية دوريا، باعتبار أن معاملة المحبوسين يتطلب نوعا من السلاسة في العامل والتكفل الممنهج القائم على كل الوسائل البيداغوجية الموجهة للفئات الخاصة والأقليات عبر العالم، فدور المعلم في المؤسسات العقابية هو دور تعليمي بالإضافة الى دوره كأخصائي اجتماعي لا يتقيد بالجدول الدراسي الرسمي فقط، بل يعالج القضايا والمشكلات الاجتماعية والنفسية وغيرها للمحبوسين داخل المؤسسة العقابية ومتابعتها باستمرار طول مدة العام الدراسي، والعام الذي يليه(وزارة التربية الوطنية الجزائرية).

ومفهوم الخدمة الاجتماعية هو تقديم خدمات معينة لمساعدة المحبوسين إما بمفردهم أو داخل جماعات ليتكيفوا على المشاكل والصعوبات الاجتماعية والنفسية الخاصة والتي تقف أمامهم و تؤثر في قيامهم بالمساهمة بمجهود فعال في الحياة وفي المجتمع(أحمد مصطفى خاطر، 1999، ص65).

ولذلك فالخدمة الاجتماعية المقدمة من طرف المعلمين في المؤسسات العقابية والموجهة لفئة المحبوسين لها منهجية تعامل خاصة، وذلك بما يتماشى وهذه الفئة الذين يعانون من مشاكل نفسية وتعاملية بفعل سلب حريتهم، فالمعلم يعمل على أن يكون عضوا فعالا لدعم عملية الإدماج الاجتماعية التي تسطرها وزارة العدل من جانبها التعليمي.

3.2 المناهج التعليمية: تتعدد المناهج التعليمية عبر دول العالم تبعا لتعدد أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية والدينية، فلذلك تعتبر هذه المناهج التي يقوم عليها التعليم بمثابة المقوم الرئيسي لعملية التنشئة الاجتماعية، فبواسطتها يتم نقل التراث والقيم والعادات والأسس الدينية في إطار منظم وممنهج من جيل إلى جيل، كما تساهم أيضا في تحديد هوية المجتمع وتفعيل آليات تطوره ونموه لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل القائمين على العملية التطورية والمرجعية.

ومن هنا اعتمدت المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج الجزائرية على المناهج التعليمية النظامية لوزارة التربية الوطنية، خاصة فيما يتعلق بمحتوى ومضمون المواد الدراسية في الأقسام التعليمية للمؤسسات العقابية والتي لا تختلف في مضمون مناهجها وطرق تدريسها عن الأقسام النظامية في المجتمع العام، لكن تختلف في شكلها باعتبار أنها موجهة من طرف مديرية التكوين والتعليم عن بعد إلى فئة خاصة تستدعي التكفل وخدمة اجتماعية خاصة.

ولذلك يعمل القائمون على التعليم بالمؤسسات العقابية الجزائرية على السهر على تطبيق التوجيهات والتوصيات التي ترسلها وزارة التربية فيما يتعلق بمضمون المناهج التعليمية وكذا تفعيل دور الخدمة الاجتماعية في مجال التعليمي من خلال تكييف هذه المناهج والمنظومة العقابية

والإصلاحية بواسطة توظيف الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين وإشراكهم في العملية التعليمية(أحمد مصطفى خاطر، 1999، ص45).

بقصد تحقيق النجاعة وتحقق العملية الإدماجية للمحبوس واكتسابه معارف تقيه من العود إلى الإجرام، باعتبار أن التعليم أولى المتطلبات الإجرائية لعملية الاندماج الاجتماعي للمحبوس خاصة بعد الإفراج عنه بما يكفل له الحصول على مصدر رزق له ولعائلته وعدم الانغماس مرة أخرى في مهاوي الانحراف والجريمة، ناهيك عن المعلومات العلمية والأدبية والمناهج الحياتية التي يتلقاها في أقسام التعليم والتي تمكنه من الاتصال والتواصل مع أفراد المجتمع بكل سلاسة، كما يعمل التعليم أيضا على التخفيف من آثار الوصمة الإجرامية للمحبوسين وتمكنه من الاندماج في المجتمع العام مرة أخرى بعد ما غاب عنه فترة قضائه الجزاء الجنائي.

3. واقع التعليم بالمؤسسات العقابية الجزائرية:

1.3 تطور عدد المحبوسين الدارسين والناجحين للموسمين:

(2003/2002) و (2017/2016)

	الموسم الدراسي					
	2003_2002			2017_2016		
	عدد المسجلين	عدد الناجحين	النسبة	عدد المسجلين	عدد الناجحين	النسبة
البكالوريا	233	86	%36.91	3710	2251	%60.67
التعليم المتوسط	121	62	%51.24	7680	4917	%64.02
عن طريق المراسلة	1383	985	%71.22	34037	28548	%83.87
محو الأمية	784	362	%46.17	7246	4165	%57.48
التعليم الجامعي	88	69	%78.40	1150	1003	%87.21

المصدر: المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

من خلال هذا الجدول يتبين بأن تطور النجاح في التعليم كان بارزا عند المحبوسين خاصة في التعليم الجامعي والتعليم عن طرق المراسلة، حيث أن نسبة النجاح كانت 78.40% للتعليم الجامعي و 71.22% للتعليم عن طرق المراسلة للسنة الدراسية 2003/2002 مقارنة بالسنة الدراسية 2017/2016 والتي كانت نسبة النجاح في التعليم الجامعي 87.21% و83.87% بالنسبة للتعليم عن طرق المراسلة.

كما تطورت نسبة التعليم عند المحبوسين فيما يتعلق بالنجاح في شهادة البكالوريا، بحيث بلغت نسبة 36.91% للموسم الدراسي 2003/2002 و60.67% بالنسبة للموسم الدراسي 2017/2016.

وتطورت كذلك نسبة النجاح عند المحبوسين فيما يتعلق بأقسام محو الأمية وتعليم الكبار حيث كانت نسبة النجاح في الموسم الدراسي2003/2002 46.17% ونسبة 57.48% بالنسبة للمسوم الدراسي 2017/2016.

وانتشر التعليم في أوساط المحبوسين إبتداءا من الموسم الدراسي 2002_2003 بصفة فعلية، بحيث سجل ارتفاع في عدد المتمدرسين في التعليم العام وبمختلف الأطوار.

ويرجع هذا الارتفاع في عدد المسجلين والناجحين في مختلف الامتحانات المتعلقة بالتعليم إلى إبرام المديريـة العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج عدة اتفاقيات مع مختلف القطاعات، كالاتفاقية المبرمة مع الجمعية الجزائرية لمحو الأمية اقرأ، بتاريخ 2001/02/19، والتي مكنت من فتح أقسام لمحو الأمية بالمؤسسات العقابية، يشرف عليها معلمين تم تعيينهم من طرف الجمعية، كما أبرمت اتفاقية أخرى مع الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار المؤرخة بتاريخ 2007/07/29، والتي ساعدت مساعدة كبيرة على فتح العديد من الفروع لمحو الأمية في المؤسسات العقابية.

وللأمية آثار جد ضارة على الفرد والمجتمع، حيث يعاني الأشخاص الأميون من ضعف الثقة بأنفسهم، هذا بالإضافة إلى عدم الإيمان بإمكانياتهم وقدراتهم، مما يقلل من تمتعهم بالاستقلاليّة ومن فرص الحصول على حقوقهم الشخصيّة التي تنص عليها قوانين الدولة، ممّا يؤدي إلى ازدياد احتمال تعرضهم للخداع بسبب عدم وعيهم واطلاعهم، كما تؤثر على دخل الفرد، حيث يحصل الأفراد ذوي التعليم المتدني على فرص عمل أقل وأدنى جودة من ذوي التعليم الجيد، مما يجعلهم أكثر عرضة للفقر والحرمان ومن الحصول على المعاش (Lochner (Lance , 2004, p10

أما بالنسبة للتعليم الخاص بمرحلتي المتوسط والثانوي فقد أبرمت المديرية العامة لإدارة السجون اتفاقية مع الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد بتاريخ 2007/07/29، لغرض مساعدة المحبوسين على مواصلة دراستهم عن بعد في مختلف الأطوار الدراسية وذلك تماشيا مع الاتفاقيـة المبرمـة مع وزارة التربيـة الوطنيـة بتاريخ 2006/12/24 والتي من خلال يتم توفير البرامج، الكتب والدروس للمحبوسين(المديرية العامة لإدارة السجون).

وللتعليم في هذين المرحلتين أهمية بالغة فيما يتعلق بتحديد الاتجاهات والميولات التعليمية والفكرية والسياسية والنفسية، فالمحبوس في المؤسسات العقابية يتلقى من خلالها جملة من المعارف والأفكار التي لها علاقة مباشرة مع المنظومة القيمية والتكوينية للمجتمع، خاصة في تحديد الطموحات المستقبلية سواءا ما تعلق منها بتحديد المسالك الفكرية التي يعول على التكوين فيها أو من خلال تفجير الإمكانات الشخصية الكامنة، فقد بينت دراسة لـــسالي أن مرحلة التعليم المتوسط تعتبر من أقوى المراحل التي يختار فيها الفرد اتجاهاته الفكرية ويحدد طموحاته الشخصية تمهيدا لتحقيقها مستقبلا (.Sally Coates,2016, p45).

وفيما يخص الإجراءات التنظيمية لسير الامتحانات الرسمية كشهادة البكالوريا وشهادة التعليم المتوسط وغيرها، تم البدء في اعتماد المؤسسات العقابية الجزائرية كمراكز رسمية للامتحان، بحيث بلغت هذه المراكز 42 مركزا سنة 2017 بعدما كانت 5 مراكز فقط سنة 2003.

أما الامتحانات المتعلقة بإثبات المستوى فهي تجرى بغالبية المؤسسات العقابية ولكن تحت إشراف ممثلي الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد، وتحت تأطير أساتذة تعينهم المديرية

العامة لإدارة السجون والأساتذة المنتدبين من طرف وزارة التربية الوطنية وكذا الأساتذة المعينين في إطار التعاون مع المجتمع المدني.(وزارة التربية الوطنية الجزائرية).

وتشجيعا منها لنجاح السياسة التعليمية بالمؤسسات العقابية، عمدت المديرية العامة لإدارة السجون إلى التكفل بدفع المستحقات المالية للأساتذة والمعلمين المنتدبين من وزارة التربية الوطنية لغرض تقديم الدروس التعليمية للمحبوسين، بناء على المرسوم 84-296 المؤرخ في 13 أكتوبر 1984 المتعلق بمهام التدريس و التكوين باعتبارهما عملا ثانويا والذي عدل بموجب المرسومين رقم 88-172 المؤرخ في 20 سبتمبر 1988 والمرسوم التنفيذي رقم 98-46 المؤرخ في 08 فبراير 1998. ويضاف إلى ذلك تكفل المديرية أيضا بنفقات التعليم كالتعليم العالي، التعليم عن طريق المراسلة، التسجيل في امتحاني البكالوريا والتعليم المتوسط، وشراء الكتب واقتناء اللوازم المدرسية(المديرية العامة لإدارة السجون، 2018).

ويرجع التحسن في ارتفاع عدد للمحبوسين المزاولين للتعليم العالي نتيجة لإبرام اتفاقية مع جامعة التكوين المتواصل في 2001/01/08 وتجدد بشكل سنوي تتضمن تكوين المحبوسين الحاصلين على شهادة البكالوريا في تخصصي قانون الأعمال وقانون العلاقات الاقتصادية الدولية تحت إشراف أساتذة من الجامعة الجزائرية.

وتدعيما من الباحث لواقع التعليم في المؤسسات العقابية الجزائرية عمد إلى عرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت التعليم عند فئة المحبوسين أهمها:

الدراسة الأولى: لمداني مداني بعنوان "أثر البرامج التأهيل للحد من ظاهرة العود إلى الجريمة"، والتي أكد من خلالها أن التعليم يواجه عدة مشكلات سواءا ما تعلق منها بالجانب التنظيمي أو الإجرائي، حيث ومن خلال إجابات المحبوسين تبين أنهم يعانون من مشاكل متنوعة خاصة وأن البرامج التعليمية حسبهم لا تتلاءم وطبيعة المنظومة التعليمية، كما أن النظام العقابي لا يأخذ بعين الاعتبار طبيعة العقوبات ومدتها فيما يتعلق بتصنيف المحبوسين للدراسة (مداني مداني، 2008/2007).

الدراسة الثانية: للباحث نفسه لدرم أحمد بعنوان دور منظمات المجتمع المدني في إعادة إدماج المحبوسين المفرج عنهم"، ومن خلال هذه الدراسة تبين أن معظم المحبوسين المفرج بهم المخصوصين بالدراسة كان لهم تعليم في المؤسسات العقابية وبمختلف الأطوار، كما أن المحبوسين خضعوا أيضا لبرامج والتمهين، إلا أن المحبوسين أكدوا على أن البرامج التعليمية المعمول بها في المؤسسات العقابية لا تخضع لمستوى التعليم في المجتمع العام باعتبار أن كل المحبوسين ينجحون في امتحانات التعليم المختلفة في المؤسسات العقابية مما يجعل هؤلاء حاملين لشهادات دون مستوى علمي يؤهلهم للشغل (لدرم أحمد، 2016/2015).

الدراسة الثالثة: بورمانة عبد المومن بعنوان "التربية في المؤسسات العقابية وعلاقتها بالاندماج في المجتمع" والتي من خلالها أكد الباحث على أن التعليم في المؤسسات العقابية الجزائرية قفز قفزة نوعية من خلال الكم، حيث أن غالبية المحبوسين يخضعون للبرامج التعليمية وفي مختلف الأطوار الدراسية، إلا أن مستوى التعليم في المؤسسات العقابية يعاني من عدة مشكلات منها عزوف المحبوسين عن هذه البرامج نظرا لإرغامهم في بعض الأحيان على التعليم، والتحاقهم بها

في أحيان أخرى من أجل تحسين المستوى الدراسي والاستفادة من بتخفيف العقوبة فقط (بورمانة عبد المومن، 2006/2005).

والتعليم في المؤسسات العقابية الجزائرية بناءا على ما تم جرده من إحصائيات رسمية وتحليلات لدراسات سابقة، يمكن القول أنه بالرغم من التشريعات القانونية والمناشير والإجراءات الادارية التي تكفلت بها الجهة القائمة على تبني سياسة التعليم في المؤسسات العقابية والتي عملت وتعمل بكل قوة على إنجاحها ونجاعتها من خلال تنفيذ سياسة الدفاع الاجتماعي العالمية عن طريق الرعاية القائمة على كل الوسائل الكفيلة بتربية وتعليم وإدماج المحبوس، إلا أن الضغوطات التي يتعرض لها المحبوسين في المؤسسات العقابية الجزائرية وخاصة تلك التي تحول دون إقناعهم على مواصلة الدراسة وتحسين مستواهم التعليمي من خلال إلزامية التحاقهم بالمقاعد الدراسية وورشات التكوين والتمهين، تجعل منهم في وضعية سلب الحرية بحق، وفي وضعية البحث عن سبل واقعية لتخفيف مدة العقوبة والتي تقرنها القوانين ببلوغ المحبوس لمستوى تعليمي معين لتخفف عقوبته.

خاتمة:

بالرغم المجهودات المبذولة من طرف المديرية العامة لإدارة السجون الجزائرية، وبناء على الإحصائيات الرسمية المتعلقة بمسألة التعليم في المؤسسات العقابية بكل أطواره ومستوياته، بواسطة الإستراتيجية القائمة على الدفاع الاجتماعي ومحاربة العود إلى الجريمة، بفعل العناية بالعملية التعليمية والدفع بها نحو تأهيل المحبوس من خلال المناهج التعليمية التي بنيت على قواعد وأسس تؤصل للاندماج الاجتماعي من جهة وتعمل على أن تكون حصنا منيعا للمحبوس تمنعه من معاودة الجريمة مرة أخرى، إلا أن الإحصائيات الرسمية للدولة الجزائرية بالمقابل تؤكد أن حجم العود إلى الجريمة في منحى متصاعد من سنة إلى أخرى، نظرا لعدم التكفل بالمحبوس بعد خروجه من المؤسسات العقابية لانعدام مؤسسات الرعاية اللاحقة التي تمكن هذه الفئة من عملية الاندماج بيسر في المجتمع مرة أخرى بعدما غابت عنه فترة قضاء الجزاء الجنائي ومن ذلك نقترح الآتي:

-إنشاء مؤسسات رسمية سواء كانت عامة أو خاصة للرعاية اللاحقة منظمة وممنهجة تعمل على احتواء المحبوسين المفرج عنهم وتعمل على إدماجهم في المجتمع من خلال آليات فعالة وإجرائية.

-إشراك المجتمع المدني الجزائري في عملية الرعاية اللاحقة إشراكا فعالا وليس صوريا من خلال تبني سياسة الخدمة الاجتماعية الموجهة للفئات الخاصة، والعمل على التكفل بأسر المحبوسين.

-تكوين إطارات خاصة تابعة للمديرية العامة لإدارة السجون مهامها متابعة وتفعيل الآليات السليمة للرعاية اللاحقة للمحبوسين المفرج عنهم بدء بلحظة ما قبل الإفراج.

-إعادة النظر في المنظومة العقابية، من خلال تبني إستراتيجية العقوبات البديلة للعقوبات السالبة للحرية، والعمل على تفعيل الجانب الوقائي للجريمة والانحراف بالبحث عن الأسباب والعوامل الحقيقية لبروز هذه السلوكات الإجرامية بالاعتماد على الدراسات الأكاديمية الامبريقية.

-إشراك الخبراء في علم الاجتماع الجنائي وعلم النفس والقانون في تفعيل المنظومة العقابية والقضائية بما يتماشى والمتطلبات المحلية والعالمية خاصة تلك التي تتعلق بالمحبوسين بالمؤسسات العقابية.

قائمة المراجع:

1.أحمد مصطفى خاطر(1999)، الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجال التعليمي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.

2.بورمانة عبد المومن(2006)، التربية في المؤسسات العقابية وعلاقتها بالاندماج في المجتمع، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر.

3..حسن شاهين عبد الحميد(2010)، تطوير المنهج، القاهرة، مصر.

4.لدرم أحمد(2016)، دور منظمات المجتمع المدني في إعادة إدماج المحبوسين المفرج عنهم، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر.

5.الخليفة حسن جعفر(2005)، المنهج المدرسي المعاصر، ط2، دار الشروق، عمان، الأردن.

6.مداني مداني(2008)، أثر البرامج التأهيل للحد من ظاهرة العود، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، الجزائر.

7.سمارة نواف أحمد وعبد السلام موسى العديلي(2008)، مفاهيم ومصطلحات في العلوم التربوية، دار المسيرة، عمان، الأردن.

8.عبد السلام عبد الرحمن(2002)، أساسيات المناهج التعليمية وأساليب تطويرها، ط2، دار المناهج، الأردن.

9.العبودي فاطمة بنت محمد(1435 ه)، استراتيجيات التعلم والتعليم والتقويم، وكالة بحر المداد للدعاية والإعلان، الرياض، السعودية.

10.العجمي مها بنت محمد(2001)، المناهج الدراسية: أسسها، مكوناتها، وتطبيقاتها التربوية، ط1، مكتبة الملك فهد، الرياض، السعودية.

11.علي محمد السيد(2011)، اتجاهات وتطبيقات حديثة في المناهج وطرق التدريس، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

12. موقع المديرية العامة لإدارة السجون الجزائرية: http://dgapr.mjustice.dz/?q=frontpage

13.وزارة العدل الجزائرية: https://www.mjustice.dz

14.Lochner Lance(2004),"The Effect of Education on Crime: Evidence from Prison Inmates, Arrests, and Self-Reports." American Economic Review, 94 (1): 155-189.

15.Sally Coates(2016). Unlocking Potential A review of education in prison: www.gov.uk/moj; 07/05/2019.